

الانعكاسات السلبية للبرامج التنموية الخماسية على توازن مؤشرات أداء المالية العامة في الجزائر

د.بن جلول خالد

د.فلول عبد القادر

د. جدي عبد الحليم

مقدمة:

إن تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المراد الوصول إليها من خلال الأنشطة المالية العامة (الميزانيات السنوية) وتحديد الموارد المالية اللازم توفيرها وتسخيرها لذلك يعتبر عملا روتينيا يتم القيام به من طرف الهيئات التنفيذية، التشريعية والرقابية المعروفة، إلا أننا عند القيام بربط مؤشرات أداء الميزانيات السنوية للدولة بالبرامج التنموية المتوسطة والطويلة المدى، فإن ذلك يدعونا إلى البحث في تلك العلاقة من منظور النجاعة الاقتصادية بمختلف أبعادها ومتطلباتها.

فقد عرفت الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى يومنا هذا في الجزائر عدة برامج تنموية أطلقتها السلطات العمومية، بداية ببرنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001-2004، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو في الفترة 2005-2009، يليه البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014، ليتم إتباعها بالبرنامج الخماسي الحالي، الممتد خلال الفترة 2015-2019، هذه البرامج تم تمويلها كليا من خلال الاعتمادات المالية المخصصة من الميزانية العامة للدولة، حيث عرفت هذه المرحلة تطورات كبيرة في حجم الإنفاق العام للدولة وتضاعفت أرقامها بوتيرة متسارعة من فترة لأخرى.

فإطلاق تلك البرامج جاء بالتوازي مع الوفرة المالية المحققة نتيجة الارتفاع في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، حيث ارتفعت الإيرادات في الميزانية العامة للدولة نتيجة ارتفاع حجم الجباية البترولية، والتي مثلت نسبة كبيرة ضمن هيكل الإيرادات العامة.

فعلى غرار باقي الدول في العالم، وبالأخص النفطية منها، فإن تحقيق إيرادات إضافية في الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دفع بالسلطات إلى المبادرة باستخدام تلك الموارد من أجل دفع التنمية من خلال مختلف برامج الإنفاق العمومي الاستثماري في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك محاولة لتحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد، بتوجيهها نحو الاستثمار في المجالات الحيوية التي يمكن أن تسهم في تطوير مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية من أجل خلق الثروة وتحقيق التنمية.

انطلاقا مما سبق، وسعيا إلى البحث حول الآثار الاقتصادية الناجمة عن إخفاق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوسطة المدى في الجزائر، ومن منطلق أن للدولة دور رئيسي في عملية التنمية من خلال

إطلاق المشاريع العمومية ضمن الميزانيات السنوية والبرامج، فسنعوم بالبحث في مدى انعكاس عملية تمويل تلك البرامج على مؤشرات أداء المالية العامة في الجزائر، إذ سنحاول معالجة الإشكالية التالية:

ما هي انعكاسات البرامج التنموية المتوسطة المدى على مؤشرات المالية العامة في الجزائر؟

إذ سنتناول من خلال هذه الورقة دور الميزانية العامة للدولة في الجزائر في تمويل البرامج التنموية، خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2014، كمحاولة لتحديد وتشخيص واقع أداء الميزانية العامة للدولة في تمويل تلك البرامج خلال الفترة المذكورة، باعتبار أن الإنفاق العام أدى الدور الرئيسي في تقديم التمويل اللازم لتلك البرامج.

كما سنقوم بتحليل الانعكاسات التي ترتبت عن تنفيذ تلك البرامج متتالية على مؤشرات أداء المالية العامة في الجزائر، ممثلة في تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى بعض المؤشرات كمؤشر العجز في الميزانية العامة ومؤشر رصيد الخزينة العمومية ومؤشر الإيرادات الضريبية نسبة إلى إجمالي الإيرادات والتي يمكن من خلالها تحديد واقع أداء المالية العامة في الجزائر بعد تنفيذ تلك البرامج.

فمن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تناولنا مجموعة من العناصر متسلسلة من حيث الترتيب المنهجي ومتكاملة من حيث الأهداف، وذلك ضمن أربعة محاور رئيسية كما يلي:

✓ **المحور الأول:** واقع تمويل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

✓ **المحور الثاني:** تطور الإيرادات والنفقات العامة للدولة خلال فترة تنفيذ البرامج التنموية

✓ **المحور الثالث:** انعكاسات تمويل البرامج التنموية على مؤشرات أداء الميزانية العامة للدولة

المحور الأول: واقع تمويل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

إن تنفيذ هذه البرامج يعتمد نفس إجراءات التنفيذ المعمول بها في تنفيذ الميزانية العامة للدولة (قسم التجهيز)، وعليه فإن مشاريع هذه البرامج سجلت ضمن مخططات الاستثمارات للميزانية العامة للدولة للاستفادة من تراخيص البرامج المتعددة السنوات، حيث تتم تغطية التكلفة النهائية للمشاريع ومنح الإعتمادات المالية السنوية حسب تقدم الأشغال، للتكفل بالنفقات السنوية لكل مشروع ضمن كل برنامج.

أولا- الاعتمادات المالية المخصصة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

قامت السلطات العمومية، خلال سنة 2001 بوضع برنامج للإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة ما بين سنة 2001 و2004، وذلك من خلال تحديد مجموعة من الأهداف التنموية الرئيسية، من بينها محاربة الفقر، خلق مناصب

شغل جديدة، وإحداث نوع من التنمية الجهوية المتوازنة في مختلف المجالات، وبالأخص تقديم الخدمات الأساسية لرفع المستوى المعيشي.

إن تنفيذ هذا البرنامج، تم تمويله ضمن الميزانية العامة للدولة، عن طريق الاعتمادات المالية المخصصة سنويا، حيث خصص له غلاف مالي قدر بـ 525 مليار دج، أي ما يفوق 7 مليار دولار أمريكي، ليصبح في نهاية الفترة 1.216 مليار دج، أي ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمشاريع سابقة¹.

ويمكن توضيح حجم التقديرات الأولية للتمويل السنوي الذي تم تخصيصه لهذا البرنامج، في بداية سنة 2001 كما يلي: **الجدول رقم 01: الاعتمادات المالية السنوية لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي.**

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	%
الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.1
التنمية المحلية والبشرية.	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
الزراعة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8.6
المجموع	213.1	185.9	113.9	20.5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، السادس الثاني، 2001، ص 87.

ما يلاحظ من خلال الجدولين السابقين، هو تركيز مختلف مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي حول تطوير الهياكل القاعدية، والمتمثلة في أشغال الطرقات والري والسكن والعمران، وكذا التركيز على التنمية البشرية من خلال المشاريع المخصصة لقطاعات التربية والتعليم والتكوين المهني، بالإضافة إلى تحسين معيشة السكان من خلال الاهتمام بالصحة والبيئة والهياكل القاعدية الرياضية والثقافية، وكذا برامج الحماية الاجتماعية. كما تضمنت المشاريع المدرجة ضمن هذا البرنامج بعض القطاعات الإنتاجية الأولية كالزراعة والصيد البحري والصناعة والطاقة.

وبالتالي فإن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر ذو طابع تنموي اقتصادي واجتماعي، من خلال سياسة تحفيز الطلب عن طريق إطلاق المشاريع العامة التي تساهم في ذلك، مع التكفل ببعض الحاجيات الأساسية للسكان، كتوفير السكن والتعليم والصحة والبيئة والحماية الاجتماعية.

كما تم دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي في تلك الفترة، بسلسلة من الإصلاحات الضرورية لتحقيقه على أرض الواقع، والتي تطلبت أيضا تخصيص اعتمادات مالية إضافية، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: المخصصات المالية لدعم الإصلاحات خلال الفترة (2001-2004).

¹ محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012، ص 147.

(الوحدة: مليار دج)

البيان	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	07	0.5	05	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	02
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	01	0.7	-	02
التوقعات المتوسطة والطويلة الأجل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر: عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 386.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تم تطبيقه في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، يعتبر أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي تم الالتزام بها، قصد إنشاء محيط ملائم للاندماج في الاقتصاد العالمي، وتميز هذا البرنامج بإنعاش مكثف للتنمية في شتى المجالات¹، كما استوجب القيام بإطلاق العديد من المبادرات، المتعلقة باستكمال عمليات الإصلاح، وبالأخص في مجالات عصرنة إدارة الضرائب، ترقية المنافسة الصناعية، تطوير التخطيط والتوقعات المتوسطة والطويلة الأجل، والموضحة في الجدول أعلاه.

ثانيا- الاعتمادات المالية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

يعد تحسين المستوى المعيشي للمواطنين ومكافحة الفقر، من بين أهم الأهداف الرئيسية للبرامج التنموية التي تم اعتمادها وتنفيذها في الجزائر، من خلال السعي نحو تنمية المناطق الريفية والفلاحية، وتوفير مناصب الشغل، الإجراءات السكنية، التربية والتكوين، حيث يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009، استمرارية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي طبق خلال الفترة السابقة.

خصصت لهذا البرنامج مبالغ مالية أولية بمقدار 4202.7 مليار دج أي 114 مليار دولار أمريكي، قبل إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى²، (بما في ذلك إضافة برنامج تنمية الهضاب العليا والجنوب واستكمال برنامج الإنعاش الاقتصادي).

يمكن توضيح تقديرات الاعتمادات المالية التي تم تخصيصها لتنفيذ هذا البرنامج، والخاصة بإنجاز المشاريع المدرجة ضمن مختلف القطاعات، ضمن الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: الاعتمادات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) حسب القطاعات.

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسبة (%)
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان (السكن، التربية، التعليم العالي والتكوين المهني، الصحة، الشباب والرياضة، الكهرباء والغاز، مخططات التنمية البلدية، تهيئة الإقليم، التضامن الوطني، مناطق الجنوب والهضاب...)	1908.5	45.5

¹ زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 07، جوان 2010، ص 221.

² محمد مسعي، مرجع سابق، ص 147.

40.5	1703.1	2- برنامج تطوير المنشآت الأساسية (النقل، الأشغال العمومية، الماء، تهيئة الإقليم)
8	337.2	3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية (الزراعة والتنمية الريفية، الصيد البحري، الصناعة، الاستثمار، م ص م)
4.8	203.9	4- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها (العدالة، الداخلية، المالية، التجارة، البريد)
1.1	50	5- برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	4202.7	مجموع الاعتمادات المخصصة للبرنامج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات الواردة في:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، وثيقة حول البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، الجزائر، أبريل 2005، ص ص 06-07.

ما يلاحظ من خلال توزيع الاعتمادات المالية لمختلف القطاعات، حسب التقسيم الوارد في الجدول، أن البرنامج التكميلي لدعم النمو، ارتكز أساسا على التنمية المحلية والبشرية، حيث سيطر برنامج تحسين ظروف معيشة السكان على أكبر نسبة من البرنامج وهي 45.5%، والذي يخص إنجاز المشاريع المتعلقة بإنجاز السكنات بمختلف الصيغ، التربية والتعليم، التعليم العالي والتكوين المهني، توصيل الكهرباء والغاز وفك العزلة عن المناطق الريفية، والمخططات البلدية للتنمية وتنمية مناطق الهضاب العليا والجنوب، وما يلاحظ من خلال ذلك أن هذا الجزء الهام من البرنامج يعبر عن سياسة اجتماعية للإنفاق العام، تستهدف بالدرجة الأولى رفع المستوى المعيشي للمواطن.

كما حازت المنشآت القاعدية المتعلقة بالري، النقل، الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم، على نسبة كبيرة من البرنامج بلغت 40.5%، حيث عرفت هذه القطاعات العديد من المشاريع الكبرى، والتي ترمي بالأساس إلى تهيئة البنية القاعدية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.

كما نلاحظ أن الاعتمادات التي تم تخصيصها لدعم القطاعات الإنتاجية الحيوية في الجزائر، كالزراعة والصيد البحري، الصناعة، السياحة، الاستثمار وتشجيع ودعم خلق المؤسسات، لم تستفيد من البرنامج سوى بنسبة 8%، وهي نسبة ضئيلة جدا، مقارنة بالأهمية التي تكتسبها عملية الاستثمار في تلك القطاعات المنتجة، والتي يمكن أن تساهم في خلق الثروة وتنويع الاقتصاد الوطني.

من هنا فإن سياسات الدولة في مجال التنمية، والتي تبلورت من خلال البرامج التي تم تنفيذها خلال الفترة السابقة، كانت تستهدف المحاور الرئيسية الآتية¹:

- رد الاعتبار للمرافق العمومية وتعزيزها ووضعها تحت تصرف المواطنين.
- التكفل بحاجيات المواطنين، ولاسيما تلك المرتبطة بالطلب على السكن بمختلف صيغ.
- النهوض بنشاطات المجال الوطني المنتج، عبر تنشيط وتيسير الاستثمار الذي يشجع ترقية التشغيل الفاعل وإنشاء الثروات.

¹الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2012، (المقدمة)، ص01.

ويمكن توضيح المخصصات السنوية للبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرامج الخاصة بالهضاب العليا والجنوب، ضمن الميزانية العامة للدولة خلال سنوات تنفيذ البرنامج، وذلك فيما يلي:

الجدول رقم 04: الاعتمادات المالية السنوية للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

القطاع	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
برنامج الإنعاش الاقتصادي الجاري*	1071						1071
البرنامج التكميلي لدعم النمو		1273	3341	260	260	260	5394
برنامج الجنوب		-	250	182	-	-	432
برنامج تنمية الهضاب العليا		-	277	391	-	-	668
تحويلات حسابات الخزينة		227	304	244	205	160	1140
الإجمالي	1071	1500	4172	1077	465	420	8705

* يتضمن المبالغ المدرجة ضمن برنامج 2005-2009 لاستكمال بعض المشاريع المبرمجة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على:

- حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 162.

يلاحظ من خلال الجدول أن المخصصات المالية للبرنامج عرفت ارتفاعا من 2005 إلى 2007، بسبب إضافة البرنامجين الخاصين بالجنوب والهضاب العليا، كما أن هناك بعض عمليات إعادة التقييم الخاصة بتكلفة بعض المشاريع التي تم إنجازها، تسببت في ارتفاع حجم الاعتمادات المالية، حيث ارتفعت تكلفة العديد من المشاريع عن التقديرات الأولية نتيجة لإعادة التقييم التي عرفت.

ثالثا - الاعتمادات المالية المخصصة لبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014

يندرج البرنامج الخماسي، المسمى ببرنامج توطيد النمو، والذي تم تنفيذه خلال الفترة 2010-2014 ضمن ديناميكية إعادة البناء الوطني، والتي انطلقت من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك، وتواصلت الديناميكية هذه ببرنامج فترة 2005-2009، والذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا ولايات الجنوب.

لقد تم تخصيص اعتمادات مالية هامة ضمن الميزانيات العامة السنوية للدولة، من أجل تنفيذ البرنامج الخماسي لتوطيد النمو 2010-2014، والذي تضمن استكمال المشاريع الواردة في البرنامج السابق بالإضافة إلى المشاريع الجديدة التي تم اعتمادها، ويمكن توضيح الاعتمادات المالية المفتوحة حسب المحاور التنموية الثلاثة المذكورة، من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 05: الاعتمادات المخصصة لمختلف محاور البرنامج الخماسي 2010-2014.

(الوحدة: مليار دج)

المحاور البرنامج الخماسي	الاعتمادات المخصصة لمختلف المشاريع	النسبة
1- التنمية البشرية وتحسين معيشة السكان:	9903	45.2%

	3700	- السكن
	1898	- التربية، التعليم العالي والتكوين المهني
	619	- الصحة
	1800	- تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية
	1886	- باقي القطاعات
38.52%	8400	2- برنامج المنشآت القاعدية الأساسية:
	5900	- الأشغال العمومية والنقل
	2000	- المياه
	500	- التهيئة العمرانية
16.05%	3500	3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية:
	1000	- الفلاحة والتنمية الريفية
	2000	- دعم القطاع الصناعي العمومي
	500	- دعم م ص م والتشغيل
100%	21803	إجمالي الاعتمادات

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 9، 2013، ص 48 (بتصرف).

من خلال الأرقام الواردة في الجدول السابق، يتضح أن البرنامج الخماسي لتوطيد النمو للفترة 2010-2014، يعتبر استمرارا لنفس المنهج المتبع في البرنامجين السابقين، حيث تم التركيز من خلال المشاريع المبرمجة، على المحاور المتعلقة بالتنمية البشرية وتحسين معيشة السكان، فقد حازت قطاعات التربية والتكوين والتعليم العالي، بالإضافة إلى قطاع السكن على نسبة كبيرة من البرنامج، فاقت 40%، بالإضافة إلى الاهتمام بالانجازات الكبرى في مجال المنشآت القاعدية الأساسية، والمتمثلة أساسا في الطرقات والموانئ والمطارات والسدود والتهيئة العمرانية، حيث حظيت هذه المشاريع بنسبة كبيرة قاربت 40% .

كما تمثلت باقي المشاريع في دعم القطاعات الإنتاجية في مختلف المجالات، ويتضح ذلك من خلال نسبة تفوق 16%، خصصت لكل من قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، دعم القطاع الصناعي العمومي، بالإضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دعم التمويل البنكي المقدم لهذا النوع من المؤسسات.

فمن خلال البرامج التنموية الثلاثة المدروسة، يمكن القول أن الإستراتيجية التنموية التي انتهجتها السلطات العمومية في الجزائر، تم تحديد معالمها ضمن المحاور الرئيسية الثلاثة، والمتمثلة في:

- الاهتمام بالتنمية البشرية ورفع المستوى المعيشي للسكان.
- العمل على توفير البنية التحتية والمنشآت القاعدية الأساسية، وبالأخص في مجالات النقل، الأشغال العمومية والري، وذلك لإيجاد البنية الأساسية التي تسمح بتوفير الظروف الملائمة لتحقيق التنمية، باعتبار أن أغلب تلك المشاريع تعتبر ضرورية لممارسة الأنشطة الاقتصادية.

- الاهتمام بدعم بعض القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، وبالأخص التركيز على قطاع الفلاحة والصيد البحري، باعتبارها ضرورية لتحقيق الأمن الغذائي وتخفيض حجم الواردات، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار المنتج من خلال تأهيل ودعم المؤسسات العمومية ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن أن تساهم في رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني وخلق الثروة، مع الاهتمام ببعض المجالات التي تدعم عملية التنمية الاقتصادية، كالتيكنولوجيات الحديثة للاتصال.

المحور الثاني: تطور الإيرادات والنفقات العامة للدولة خلال فترة تنفيذ البرامج التنموية

لقد حققت الدول المصدرة للنفط ارتفاعا في إجمالي إيراداتها العامة، مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ففي الدول العربية المصدرة للنفط بلغ الفائض المالي السنوي لهذه الدول حوالي 525.2 مليار دولار أمريكي عن الفترة 2010-2013، كما ارتفعت احتياطياتها الدولية بحوالي 454 مليار دولار أمريكي عام 2013، لتصل إلى 1.64 تريليون دولار أمريكي، مقابل 1.2 تريليون دولار أمريكي في عام 2012، مما دفع العديد من الدول العربية المصدرة للنفط، ومنها الجزائر، نتيجة الفائض المالي إلى زيادة الإنفاق العام على المشاريع التنموية والاستثمارية والبنية التحتية¹.

باعتبار الجزائر من الدول المصدرة للنفط، فإن تنفيذ البرامج التنموية المتوسطة المدى في الجزائر، والتي تناولناها باختصار في المطلب السابق، ارتبطت ارتباطا وثيقا بواقع الميزانية العامة للدولة بشقيها الإيرادات والنفقات، وذلك من حيث الحجم والتطور، ويرجع ذلك إلى أن الميزانية العامة للدولة مثلت الأداة الرئيسية التي اعتمدها الدولة في برمجة تلك المشاريع وتمويلها وتنفيذها على أرض الواقع، فتمويل المشاريع المدرجة ضمن مختلف البرامج الخماسية التي تم تنفيذها، يتم من خلال الاعتمادات المالية المخصصة سنويا ضمن الميزانية العامة للدولة.

إذ تعتبر الإيرادات العامة المتحققة في الميزانية العامة للدولة منذ بداية الألفية، والناجمة أساسا عن الارتفاع الملحوظ في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، الدافع الأساسي للجوء السلطات العمومية إلى تبني تلك البرامج، ويلاحظ ذلك من خلال الزيادات الملحوظة في حجم النفقات العمومية، والتي عرفت نموا بوتيرة متسارعة من سنة لأخرى خلال فترة تنفيذ تلك البرامج. وفي هذا الإطار يعتبر خبراء في هذا المجال "أن مبلغ الالتزامات المالية التي أقرتها السلطات العمومية خلال البرنامج الخماسي 2010-2014، تترجم محاولة الاستفادة من الصحة المالية للخرزينة العمومية، من أجل تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أشار الملاحظون إلى أن الميزانية التي خصصت لهذه المشاريع المتعددة في مجملها، تستلزم من الجميع الصرامة والمتابعة والمراقبة لضمان نجاح تام لهذا المشروع الكبير"²، وذلك إشارة إلى أن نجاح البرامج التنموية يرتبط بالدرجة الأولى بحسن تنفيذ تلك البرامج، والذي يتحقق من خلال الرقابة الفعالة بمختلف أشكالها وفي مختلف المراحل.

وسنحاول من خلال هذا المطلب توضيح مسار تطور الإيرادات والنفقات العامة للدولة، خلال فترة تنفيذ البرامج، لتوضيح العلاقة الارتباطية بين تطور أداء الميزانية العامة للدولة وتنفيذ تلك البرامج التنموية، من خلال تطور حجم الإيرادات والنفقات العامة خلال نفس فترة تنفيذ تلك البرامج.

¹صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، يناير 2016، ص23.
²بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010، مرجع سابق.

أولاً- تطور الإيرادات والنفقات العامة خلال الفترة 2001-2004

كنتيجة للارتفاع الملحوظ في أسعار المحروقات منذ بداية الألفية، عرفت الميزانية العامة للدولة في الجزائر تحسن في الوضعية، وذلك من خلال ارتفاع حجم الإيرادات العامة، حيث حققت الميزانية العامة رصيد موجب بداية من سنة 2000، أي أن حجم الإيرادات العامة فاق حجم النفقات العامة، الأمر الذي دفع إلى تبني سياسة إنفاقية توسعية بداية من سنة 2001، تمثلت في إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، كما سبق وأن أشرنا. ويمكن من خلال الجدول الموالي متابعة أهم التطورات التي عرفتھا النفقات والإيرادات العامة قبيل وخلال فترة تنفيذ هذا البرنامج. **الجدول رقم 06: تطور حجم الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال الفترة 1999-2004**

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
إجمالي الإيرادات العامة	950.5	1578.1	1505.5	1603.2	1974.4	2229.7
نسبة الزيادة السنوية	-	%66.02	%4.60-	%6.48	%23.15	%12.93
إجمالي النفقات العامة	961,7	1178,1	1321,0	1580,6	1690,2	1891,8
نسبة الزيادة السنوية	-	%22.50	%12.12	%19.65	%6.93	%11.92
رصيد الميزانية	11.2 (-)	400 (+)	184.5 (+)	52.6 (+)	284.2 (+)	336.9 (+)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بنك الجزائر، التقرير السنوي للسنوات: 2002 ، 2004. حيث يلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه، أن الإيرادات العامة في الميزانية حققت ارتفاعا ملحوظا بداية من سنة 2000، حيث تحقق في نفس السنة فائض (موجب) في الميزانية يقدر بـ 400 مليار دج، مقارنة بسنة 1999، حيث حققت عجزا يقدر بـ -11.2 مليار دج (وهي الوضعية التي ميزت الميزانية العامة خلال سنوات التسعينات)، ليستمر تحقيق الفائض في الميزانيات خلال باقي سنوات الفترة المذكورة، حيث حقق مستوى 336.9 مليار دج في سنة 2004، وهي آخر سنة من تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي.

كما أن النفقات العامة للدولة عرفت هي الأخرى اتجاها تصاعديا، حيث تميزت الفترة الممتدة من 2000 إلى 2004 بارتفاع مستمر في النفقات العامة، رغم تراجع حجم الإيرادات العامة في سنة 2001، ويرجع الارتفاع المستمر في الإنفاق العام في تلك الفترة إلى الاعتمادات المالية التي تم تخصيصها لتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي. فهذه الوضعية المريحة التي ميزت الميزانية العامة للدولة خلال السنوات الأولى للعشرية السابقة، سمحت للسلطات العمومية بالاستمرار في السياسة الإنفاقية العامة الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تبني برامج خماسية تكميلية أخرى فيما بعد، تمثلت في البرنامج الخماسي التكميلي لدعم النمو 2005-2010 والبرنامج التكميلي لتوطيد النمو 2010-2014، التي سبقت الإشارة إليها، والتي كانت لها أيضا انعكاساتها على مسار الميزانية العامة للدولة.

ثانياً- تطور الإيرادات والنفقات العامة خلال الفترة 2005-2009

لقد عرفت الميزانية العامة للدولة تطورات هامة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009، ويظهر ذلك جليا من

خلال تطور حجم الإيرادات والنفقات العامة، مما كان لها لأثر على أداء الميزانية، والذي يمكن ملاحظته من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 07: تطور حجم الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال الفترة 2005-2009

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الإيرادات العامة	3 082,6	3 639,8	3 687,8	5 111,0	3676,0
إجمالي النفقات العامة	2 052,0	2 453,0	3 108,5	4 175,7	4246,3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2008، سبتمبر 2009، ص113.
-Banque D'Algérie, Rapport 2010 : EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Juillet 2011, P66.

يلاحظ من خلال الجدول السابق، أنه خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2009، عرفت تطورات متتالية من حيث حجم الإيرادات العامة التي تم تحصيلها والنفقات العامة التي تم تنفيذها، حيث أن هذا التطور في حجم الإيرادات ساهم في تعزيز الوضعية المالية للخزينة العمومية والمركز المالي للدولة، مما دفع إلى الزيادة في حجم الإنفاق، في إطار سياسة إنفاقية توسعية تستجيب لتمويل وتنفيذ البرنامج التنموي الخماسي الذي تم اعتماده خلال تلك الفترة. حيث استمر في تلك الفترة تحقيق الفائض في الميزانية، والذي يمكن ملاحظته من خلال الجدول، حيث ظل مستوى الإيرادات أعلى مستوى النفقات خلال الفترة 2005-2008، لتتراجع في 2009 بسبب انخفاض إيرادات المحروقات.

فقد تطورت الإيرادات العامة من مستوى 3 082,6 مليار دينار سنة 2005 إلى مستوى 5 111,0 مليار دينار سنة 2008، لتتخفف مؤقتا في سنة 2009 إلى مستوى 3676,0 مليار دينار، حيث تعاود الارتفاع فيما بعد في سنة 2010، ويرجع الارتفاع في حجم الإيرادات العامة للميزانية إلى استمرار الارتفاع في أسعار المحروقات خلال تلك الفترة، حيث يلاحظ أن الإيرادات الناتجة عن الجباية البترولية تمثل نسبة كبيرة من حجم الإيرادات (وهو وضع هيكلي في الميزانية العامة في الجزائر)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 08: تطور حجم الإيرادات العامة البترولية وغير البترولية خلال الفترة 2005-2009

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
إيرادات المحروقات(1)	2 352,7	2 799,0	2 796,8	4 088,6	2412,7
إيرادات خارج المحروقات(2)	724,2	840,5	883,1	1 022,1	1262,4
الإجمالي (3)	3076,9	3639,5	3679,9	5110,0	3675,1
100* 3/1	%76.46	%76.9	%76	%80.01	%65.65
100* 3/2	%23.53	%23.09	%23.99	%19.99	%34.35

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2008، سبتمبر 2009، ص113.
-Banque D'Algérie, Rapport 2010 : EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Juillet 2011, P66.

حيث نلاحظ أن نسبة الزيادة في الإيرادات العامة خلال سنوات الفترة 2005-2009، ترجع بالدرجة الأولى إلى نسبة الزيادة في إيرادات المحروقات، حيث أنه بناء على المعطيات الواردة في الجدول، وعند حساب نسبة الزيادة في الإيرادات من سنة 2005 إلى سنة 2008، على سبيل المثال، فإن هذه النسبة تقارب 75% بالنسبة لإيرادات المحروقات، بينما لم تتجاوز 24% بالنسبة للإيرادات خارج قطاع المحروقات، وبالتالي فإن إيرادات المحروقات ساهمت بنسبة كبيرة في ارتفاع حجم الإيرادات العامة في الميزانية.

كما أنه من خلال تتبع تطورات مستويات الإنفاق، فإن الزيادة في حجم الإنفاق العام تتمثل في الزيادات المتتالية في حجم ميزانية التجهيز بالدرجة الأولى، ويمكن من خلال الجدول الموالي تحليل أسباب الزيادة في النفقات العامة للدولة خلال الفترة المذكورة.

الجدول رقم 09: تطور حجم نفقات التسيير و نفقات التجهيز خلال الفترة 2005-2009 .

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
نفقات التسيير (1)	1 245,1	1 437,9	1 673,9	2 227,3	2300
نفقات التجهيز (2)	806,9	1 015,1	1 434,6	1 948,4	1946,3
إجمالي النفقات (3)	2 052,0	2 453,0	3 108,5	4 175,7	4246,3
(3)/(1)	%60.67	%58.61	%53.84	%53.33	%54.16
(3)/(2)	%39.32	%41.38	%46.15	%46.66	%45.83

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2008، سبتمبر 2009، ص113.
-Banque D'Algérie, Rapport 2010 : EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Juillet 2011, P66.

نلاحظ من خلال المعطيات في الجدول أعلاه، أن نفقات التجهيز عرفت تطورات في نسب الزيادة السنوية من إجمالي الإنفاق العام مقارنة بنسب الزيادة في نفقات التسيير، حيث ارتفعت من 39.32% سنة 2005 إلى 46.66% سنة 2008، لتتراجع في سنة 2009 إلى نسبة 45.83%، بينما تراجعت نسبة نفقات التسيير من 60.67% سنة 2005 إلى 54.16% سنة 2009، ويمكن تفسير سبب الارتفاع في نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير، بأنه راجع إلى ارتفاع حجم الاعتمادات المالية المخصصة ضمن الميزانيات السنوية للفترة المدروسة، وذلك في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي التكميلي لدعم النمو لتلك الفترة.

ثالثا - تطور الإيرادات والنفقات العامة خلال الفترة 2010-2014

إن الوضعية المالية المتوازنة التي عرفتتها البلاد بعد انتهاء فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو في سنة 2009، سمحت باستمرار السياسة المالية التوسعية في نفس الاتجاه، ويتضح ذلك من خلال الزيادة الملحوظة في حجم

الإففاق العام بداية من سنة 2010، حيث تم اعتماد البرنامج الخماسي لتوطيد النمو 2010-2014، هذا الأخير الذي خصصت له السلطات العمومية موارد مالية كبيرة، قدرت بـ 21.214 مليار دينار جزائري، بما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، وهو أكبر برنامج خماسي من حيث حجم الموارد المالية في تاريخ الجزائر، هذه الموارد المالية تم تخصيصها في إطار الميزانيات السنوية، ويمكن تحليل واقع تمويل البرنامج وأثره على الميزانية العامة للدولة فيما يلي: **الجدول رقم 10: تطور حجم الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال الفترة 2010-2014.**

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الإيرادات العامة	4392.9	5790.1	6339.3	5940.9	4 199,5
نسبة التغير السنوية	-	%31.08	%09.48	% 6.28-	%29.31-
إجمالي النفقات العامة	4466.9	5853.6	7058.1	6092.1	7 656,2
نسبة التغير السنوية	-	%31.04	%20.57	% 13.68-	%25.67

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2013، نوفمبر 2014، ص95.
-Ministère des Finance, flash conjoncture, PRINCIPAUX INDICATEURS ECONOMIQUES ET FINANCIERS A FIN JUIN 2014, disponible sur le site:

<http://www.dgpp-mf.gov.dz>. (Consulté le 12/06/2016).

-R.A.D.P, Ministère des Finances, note de présentation du projet de loi de finances pour 2015, p34.

وما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، هو الزيادة المستمرة في حجم النفقات العامة للدولة، حيث ارتفعت نسب الزيادة باستمرار خلال تلك الفترة، وهي نسب مرتفعة 31.04% في 2011، 20.57% في سنة 2012، 25.67% في سنة 2014، فيما عدا سنة 2013، حيث انخفضت مقارنة بسنة 2012، ويرجع سبب الزيادة في حجم النفقات إلى الاعتمادات المالية المخصصة لتمويل المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الخماسي للفترة المذكورة.

واستمرت تلك الزيادة في النفقات العامة، رغم الانخفاض الذي شهدته الإيرادات العامة خلال نفس الفترة، حيث انخفض حجم الإيرادات المحصلة بداية من سنة 2013، حيث انخفضت بـ 6.28% و 29.31% على التوالي في سنتي 2013 و 2014، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على الرصيد الإجمالي للميزانية، حيث يرتفع حجم العجز في الميزانية العامة، الأمر الذي يضطر الحكومة إلى اللجوء لتمويل العجز باستخدام الاحتياطات المتاحة ضمن صندوق ضبط الإيرادات، وبالتالي التأثير في حجم الاحتياطات في نفس الاتجاه بالانخفاض.

من هنا يلاحظ زيادة انكشاف المالية العامة في هذه الفترة في ظل سياسة إنفاقية توسعية، نتيجة للالتزامات المالية الناتجة عن البرنامج الخماسي لتوطيد النمو، بالإضافة إلى الضغوطات التي أحدثتها نفقات التسيير، حيث عرفت هذه الفترة الزيادات في أجور العمال و سداد مدفوعاتها المتأخرة بأثر رجعي، وبالتالي زادت إمكانية التعرض لمخاطر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة، خاصة مع وصول سعر النفط التعادلي إلى 121 دولار للبرميل في 2012¹. ويمكن من خلال الجدول الموالي توضيح تركيبة هيكل النفقات العامة خلال هذه الفترة.

¹صندوق النقد الدولي، بيان بعثة الصندوق في ختام مشاورات المادة الرابعة مع الجزائر، 12 نوفمبر 2012، متاح على الموقع الإلكتروني للصندوق على العنوان التالي: www.imf.org (تاريخ الاطلاع 27/04/2015)

الجدول رقم 11: تطور هيكل نفقات التشغيل ونفقات التجهيز خلال الفترة 2010-2014

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
نفقات التشغيل (1)	2659	3879.2	4782.6	4204.3	4714,5
نفقات التجهيز (2)	1807.9	1974.4	2275.5	1887.8	2941,7
إجمالي النفقات (3)	4466.9	5853.6	7058.1	6092.1	7656,2
*(3)/(1)	%59.52	%66.27	%67.76	%69.01	%61.57
*(3)/(2)	%40.47	%33.72	%32.23	%30.98	%38.42

*نسبة من الإنفاق الإجمالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنفدي للجزائر 2013، نوفمبر 2014، ص95.

-Ministère des Finance, flash conjoncture, PRINCIPAUX INDICATEURS ECONOMIQUES ET FINANCIERS A FIN JUIN 2014, disponible sur le site:

<http://www.dgpp-mf.gov.dz>. (Consulté le 12/06/2016)

-R.A.D.P, Ministère des Finances, note de présentation du projet de loi de finances pour 2015, p34.

ما يلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه، هو استمرار الارتفاع في نفقات التجهيز، والمرتبب خصوصا بتنفيذ البرنامج الخماسي لهذه الفترة، كما سبق وأن أشرنا، وذلك رغم تراجع نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الإنفاق العام مقارنة بنفقات التشغيل، حيث بلغت 40.47% في 2010، بمعنى أن أزيد من 40 % من الإنفاق العام يتجه نحو الاستثمار، لتتخفف إلى نسبة 33.72% في سنة 2011، ونسبة 32.23% في 2012، ثم 30.98 % في 2013، ويرجع ذلك أساسا إلى الارتفاع الملحوظ في ميزانية التشغيل.

وكنتيجة للتوسع في الإنفاق، أثرت زيادة النفقات العامة على زيادة دورها في تمويل الاقتصاد الوطني خلال فترة تنفيذ البرامج الخماسية، ويمكن ملاحظة أو قياس هذا الدور من خلال نسبة مساهمة الإنفاق العام في الناتج الداخلي الخام، حيث يمكن توضيح ذلك في الفترة 2011-2015 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 12: نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2011-2015.

(الوحدة: نسبة مئوية %)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الخام	13.4	14.1	15.7	16.7	20.6
نسبة نفقات التشغيل إلى الناتج المحلي الخام	27.7	29.7	26.8	26.7	26.3
نسبة إجمالي الإنفاق إلى الناتج المحلي الخام	41.1	43.8	42.5	43.4	46.9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-R.A.D.P, Ministère des Finances, note de présentation du projet de loi de finances pour 2015, p36.

إذ يتضح من معطيات الجدول أعلاه، أن حجم النفقات العامة للدولة يحتل مكانة هامة في الناتج المحلي الخام، حيث تمثل النفقات العامة للميزانية نسبة هامة من تركيبة الناتج المحلي الخام، حيث تفوق هذه النسبة 40 %، وتعرف ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2011، حيث انتقلت من 41.1% سنة 2011 إلى 46.9 سنة 2015، وهو ما يفسر

الدور الرئيسي الذي تقوم به الدولة من خلال استخدام الموارد المالية العامة في إطار تنفيذ الميزانية العامة السنوية في تمويل البرامج التنموية، وبالتالي التأثير في مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية.

رغم السياسة الميزانية التوسعية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى 2014، إلا أن النتائج المحققة على مستوى المالية العامة لم تكن في المستوى المطلوب، حيث أنه مع استمرار الفوائض المالية على مستوى صندوق ضبط الموارد والاحتياطات الأجنبية المملوكة للدولة، إلا أن مؤشرات الميزانية العامة، والممثلة في العجز في الميزانية العامة والخزينة ونسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات، توحى بوجود مخاطر تواجه المالية العامة في الجزائر، تتمثل تلك المخاطر في عدم القدرة على الاستمرار في السياسة الانفاقية المعتمدة سابقاً. حيث يمكن القول أن تلك البرامج تميزت بعدم الفعالية في تحقيق الاستقرار والتنمية.

المحور الثالث: انعكاسات تمويل البرامج التنموية على مؤشرات أداء الميزانية العامة للدولة

إن الوضعية المالية العامة في الجزائر تعتبر غير مريحة، وذلك بعد تنفيذ ثلاث برامج تنموية خماسية متتالية، كما سبقت الإشارة إليه، هذه الوضعية أدت إلى إعادة النظر في بعض التوجهات بعد فترة تنفيذ تلك البرامج.

أولاً- تآكل الفوائض المالية لصندوق ضبط الموارد والاحتياطات الأجنبية

لقد انتهجت الجزائر منذ بداية الألفية سياسة مالية حذرة، والمتمثلة أساساً في التحكم في الاحتياطات الأجنبية الناتجة عن الفوائض المالية السنوية المحققة، من خلال الموارد المجمعة ضمن حساب صندوق ضبط الموارد، والذي حقق احتياطات يتم اللجوء إليها في تمويل العجز عند الحاجة، كما تزامن ذلك مع القيام بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية، حيث زاد ذلك من صلاية المالية العامة في الجزائر بطرق متعددة، فقليلة هي البلدان التي تمتلك حجم مديونية خارجية أقل من 2% من إجمالي الناتج المحلي، وحجم احتياطات يغطي أزيد من 40 شهراً من الاستيراد في نفس الوقت، فقد ساعدت تلك الإجراءات التحوطية على تجنب الآثار السلبية للانخفاض المفاجئ للأسعار في أسواق النفط الدولية، مثلما حدث في سنة 2009¹.

ويمكن ملاحظة التطورات في حجم الموارد المجمعة ضمن صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2013 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 13: تطور حجم الموارد المجمعة في حساب صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2013.

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	الإيرادات المدرجة في تقدير الميزانية	الإيرادات المحققة فعلاً	الفائض قبل الاقتطاعات	الموارد المجمعة قبل الاقتطاعات	رصيد الصندوق بعد الاقتطاعات	نسبة موارد الصندوق لـ PIB (%)
2000	720.0	1173.2	453.2	453.2	232.1	5.6
2001	840.6	964.5	123.9	356.0	171.5	4.1
2002	916.4	942.9	26.5	198.0	28.0	0.6
2003	836.1	1285.0	448.9	476.9	320.9	6.1

¹كلمة السيدة كريستين لاغارد (مدير عام صندوق النقد الدولي) في لقاء مفتوح: تحقيق تطلعات كل الجزائريين، الجزائر، 14 مارس 2013، متاح على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي: www.imf.org (تاريخ الاطلاع 2015/09/19)

11.7	721.7	944.4	623.5	1485.7	862.2	2004
24.4	1842.7	2090.5	1368.8	2267.8	899.0	2005
34.5	2931.0	3640.7	1798.0	2714.0	916.0	2006
34.4	3215.5	4669.9	1738.8	2711.8	973.0	2007
38.8	4280.1	5503.7	2288.2	4003.6	1715.0	2008
43.3	4316.5	4680.7	400.7	2327.7	1927.0	2009
40.4	4842.8	5634.8	1318.3	2820.0	1501.7	2010
37.1	5381.7	7143.2	2300.3	3829.7	1529.4	2011
35.0	5633.8	7917.0	2535.3	4054.3	1519.0	2012
33.5	5563.5	7696.0	2062.2	3678.1	1615.9	2013

Source : R.A.D.P, Ministère des Finances, note de présentation du projet de loi de finances pour 2015, p38.

حيث نلاحظ من خلال المعطيات المبينة في الجدول أعلاه، أن الفوائض المالية المحققة خلال الفترة 2000-2013، عرفت تطورات هامة، فمن حيث حجم الموارد المدرجة في حساب الصندوق، فقد انتقلت من 232 مليار دج في سنة 2000 إلى 5563.5 في نهاية سنة 2013، كما عرفت نسبة الزيادة بعض الانخفاض في سنة 2009، وذلك راجع إلى الانخفاض الذي شهدته أسعار المحروقات في تلك الفترة، كما تعتبر المبالغ المالية للصندوق كبيرة جدا مقارنة بنسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبة 43.3 % في سنة 2009 ، و 40.4 % في سنة 2010، لتراجع في سنة 2013 إلى نسبة 33.5 %.

ويمكن كذلك، من خلال الجدول الموالي، توضيح مدى صلابة المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 2008-2013، وذلك من خلال توضيح حجم الاحتياطات الأجنبية المملوكة للدولة.

الجدول رقم 14: تطور حجم الاحتياطات الأجنبية المملوكة للدولة خلال الفترة 2008-2013.

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

2013	2012	2011	2010-2008	طبيعة الأصول
192,357	189,010	180,574	150,297	العملات الأجنبية
301	300	300	303	الذهب
2,356	2,287	2,248	1,336	حقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
195,014	191,597	183,122	151,935	مجموع الاحتياطات

المصدر: أحمد شفيق الشاذلي، طرق تكوين وإدارة الاحتياطات الأجنبية: تجارب بعض الدول العربية والأجنبية، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 05.

حيث نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه، استمرار ارتفاع حجم الاحتياطات الأجنبية المملوكة للدولة، بمختلف مكوناتها، بين سنتي 2008 و 2013، هذا الوضع سمح للسلطات العمومية بتحقيق نوع من الأمان فيما يتعلق بتوفير الموارد اللازمة لتمويل البرامج التنموية. كما تساهم تلك الاحتياطات في تعزيز القدرة على الوفاء

بالاتزامات الخارجية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مؤشر عدد أشهر الاستيراد التي تغطيها الاحتياطات، والواردة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 15: عدد أشهر الواردات التي تغطيها الاحتياطات الأجنبية الرسمية خلال الفترة 2008-2013.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الأشهر	45,2	47,8	50,2	46,8	44,5	42,4

المصدر: أحمد شفيق الشاذلي، طرق تكوين وإدارة الاحتياطات الأجنبية: تجارب بعض الدول العربية والأجنبية، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص15.

يلاحظ من خلال المعطيات، أن السياسة التي تم انتهاجها لتكوين تلك الاحتياطات سمحت بتوفير هامش أمان في المدى المتوسط، وهو ما سمح للسلطات العمومية بإطلاق برنامج التنمية الخماسي الحالي الممتد من سنة 2015 إلى 2019، رغم ذلك إلا أن الوضع الحالي، الناتج عن الانخفاض المستمر في أسعار المحروقات، لا يسمح بذلك، حيث بدأت تلك الاحتياطات في الانخفاض نتيجة للجوء المستمر إليها في تمويل عجز الميزانية، وهو ما يشكل خطرا على صعيد سلامة المالية العامة في الجزائر.

ثانيا- الانعكاسات السلبية للبرامج التنموية على مؤشرات الميزانية العامة

إن ارتفاع تكاليف إنجاز العديد من المشاريع المبرمجة في إطار برامج التنمية عما خصص لها في البداية، بسبب سوء التسيير والتنفيذ، والفساد الذي كان سمة بعض الصفقات العمومية الكبرى، وكذلك حجم الأغلفة المالية الضخمة التي تخرج من الخزينة العمومية بسبب إعادة تقييم تكلفة المشاريع العمومية نتيجة تسجيل المشاريع من دون إنهاء الدراسات التمهيدية.

هذه الأسباب وأخرى جعلت الجزائر تصنف ضمن الدول الأكثر إسرافا وهذرا للإنفاق الحكومي (عدم رشادة الإنفاق)، فوفقا لمؤشر الإسراف في الإنفاق الذي يصدره تقرير التنافسية العالمية والذي يقيم مدى رشادة الإنفاق الحكومي في الدولة، من وجهة نظر رجال الأعمال في العديد من دول العالم، حيث تراوحت قيمة المؤشر بين نقطة (1) واحدة (الأكثر إسرافا)، وسبع (7) نقاط (كفاءة عالية في توفير السلع الضرورية والخدمات)، تحصلت الجزائر على نتائج جد منخفضة¹.

وبالتالي فإن تنفيذ البرامج التنموية خلال الفترة المذكورة أثر سلبا على وضعية الميزانية العامة للدولة، حيث تأثرت هذه الأخيرة من حيث حجم الاعتمادات المالية المخصصة سنويا لتمويل المشاريع المدرجة ضمن تلك البرامج، إذ ترافقت الزيادة في حجم الإنفاق مع التراجع في حجم الإيرادات، خاصة منذ سنة 2011، وهو ما أثر بشكل مباشر على العجز في الميزانية ورصيد الخزينة العمومية.

ومن أجل توضيح الآثار المختلفة للبرامج التنموية على الميزانية العامة للدولة، يمكننا الاعتماد على المؤشرات المستخدمة في قياس وضعية المالية العامة خلال الفترة الأخيرة من البرامج الثلاثة المدروسة (2010-2014)، والمتمثلة في:

- مؤشر الفائض/العجز في الميزانية العامة.

¹بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 280.

- مؤشر الإيرادات الضريبية نسبة إلى إجمالي الإيرادات.

1- مؤشر العجز في الميزانية العامة وصيد الخزينة العمومية: يمكن ملاحظة أثر الزيادة في الإنفاق العمومي

الناجم عن تمويل البرامج التنموية، من خلال المعطيات الواردة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 16: تطور رصيد الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2011-2015.

(الوحدة: نسبة مئوية %)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة عجز الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الخام	17,0-	20,2-	18,9-	19,6-	22,1-
نسبة عجز الميزانية إلى م.خ. خارج المحروقات	26,8-	30,8-	27,5-	27,1-	29,9-
نسبة رصيد الخزينة / الناتج المحلي الإجمالي	16,6-	20,1-	17,9 -	18,8-	22,2-
نسبة رصيد الخزينة إلى م.خ. خارج المحروقات	26,1-	30,7-	25,9 -	26,1-	30,0-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-R.A.D.P, Ministère des Finances, note de présentation du projet de loi de finances pour 2015, p36.

فمن خلال الجدول السابق، نلاحظ أن العجز في الميزانية العامة وصيد الخزينة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015 عرف تدهورا مستمرا. تمثل في حدوث عجز في الميزانية العامة بنسب مرتفعة مقارنة بالناتج المحلي الخام، حيث انتقلت هذه النسبة من -17% سنة 2011 إلى -20.2% في 2012، ليرتفع في سنة 2015 إلى -22.1%، كما ارتفعت نسبة العجز بالنسبة للناتج المحلي الخام خارج المحروقات في نفس الاتجاه هي الأخرى، حيث انتقلت من -26.8% سنة 2011 إلى -29.9% سنة 2015.

كما عرف العجز في الخزينة نفس الاتجاه، حيث انتقل من -16.6% سنة 2011 إلى -22.2% سنة 2015 بالنسبة للناتج المحلي الخام، ومن -26.1% سنة 2011 إلى -30% سنة 2015 بالنسبة للناتج المحلي خارج المحروقات. وهذه النسب التي عرفها العجز في الميزانية العامة والخزينة في الجزائر خلال الفترة المذكورة، تعتبر مرتفعة جدا مقارنة بالدول النفطية الأخرى.

2- مؤشر الإيرادات الضريبية نسبة إلى إجمالي الإيرادات: يمثل مؤشر الإيرادات العامة الضريبية في الميزانية

العامة للدولة، مؤشرا جيدا للحكم على مدى استدامة الموارد المالية التي يمكن تحقيقها في الميزانيات السنوية، ويمكن من خلال الجدول الموالي توضيح تركيبة هيكل الإيرادات العامة، الضريبية وغير الضريبية، خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2013.

الجدول رقم 17: تطور نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات خلال الفترة 2001-2013.

السنوات	2001	2003	2004	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات (%)	26,4	26,6	26,0	18,6	31,2	29,5	26,4	30,1	34

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، يناير 2016، ص42. - بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2013، ص89.

من خلال النسب الواردة في الجدول، نلاحظ أن نسبة الإيرادات الضريبية في الميزانية العامة مقارنة بإجمالي الإيرادات تعتبر منخفضة جدا، حيث مثلت نسبة 26.4% في سنة 2001، لتنتقل إلى 18.6% في سنة 2008، كما عرفت فيما بعد ارتفاعا طفيفا مع التذبذب، لتبلغ في سنة 2013 نسبة 34%، وهذه النسب منخفضة جدا مقارنة بما هو موجود في الدول الأخرى، حيث بلغت في المغرب 90.1% في سنة 2001 و 85% في سنة 2013¹.

وباعتبار أن مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات يعبر عن مدى استقرار الإيرادات العامة للدولة، ففي حالة الجزائر تعتبر غير مستقرة بالنظر إلى الوضع الحالي، ويرجع السبب في ذلك إلى سيطرة الإيرادات الناتجة عن قطاع المحروقات على نسبة كبيرة من الإيرادات العامة للدولة، الأمر الذي يشكل خطرا بالنسبة لاستقرار الوضعية المالية للدولة في الجزائر، خاصة مع التغيرات التي تعرفها الأسواق العالمية للمحروقات.

ثالثا - إعادة النظر في خيارات المالية العامة في ظل انهيار أسعار المحروقات

رغم استمرار الدولة في العمل على تنفيذ المشاريع التنموية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، في إطار البرامج الخماسية، من خلال اعتماد برنامج آخر، وهو البرنامج الحالي 2015-2019 والبدء في تنفيذه، إلا أن التطورات التي حدثت على المستوى الدولي، أثرت في واقع أداء المالية العامة في الجزائر في الاتجاه المعاكس. فالوضع الاقتصادي الحالي، والذي يتميز بتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، أثر في إعادة توجيه الخيارات الاقتصادية والاجتماعية للسلطات العمومية في الجزائر، بإتباع سياسة تقشفية من جانب الحكومة، وذلك لتجنب حدوث آثار غير مرغوبة على مستوى المالية العامة مستقبلا، فقد ظهر ذلك جليا من خلال قانون المالية لسنة 2016. فقد جاء في ديباجة التقرير التمهيدي للجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني، عند مناقشة مشروع القانون ما يلي:

" يعتبر مشروع قانون المالية لسنة 2016، آلية من آليات تنفيذ البرنامج الخماسي 2015-2019، وذلك لاستكمال تجسيد القرارات المتخذة في بداية السداسي الثاني لسنة 2015، وكذا تلك المتخذة في قانون المالية التكميلي لسنة 2015، والمتعلقة بالتدابير الهادفة للتخفيف من الأثر السلبي الناجم عن انخفاض أسعار المحروقات على التوازنات المالية الداخلية والخارجية للدولة".

"إن تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانهيار أسعار البترول قد أثر على القدرات المالية للدولة، مما تطلب عند إعداد مشروع الميزانية لسنة 2016، التوفيق بين الطلب المالي الخاص لتنفيذ العمليات المسجلة في إطار برنامج الاستثمار العمومي 2015-2019 وتقلص الموارد المالية، وذلك تحت الضغط الناجم عن مواجهة الطلب المحلي، الذي يجب أن يحقق مستويات مقبولة في مجال الاستثمار والاستهلاك".

"كما ستساهم التدابير المالية والجبائية المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2016 في تعميق التوجه نحو الاستغلال الأمثل للموارد المالية وترشيد النفقات، وهذا من خلال تحكم أفضل في نفقات التسيير وفرض نجاعة أكبر في نفقات الاستثمار العمومي، بالإضافة إلى وضع إصلاحات من شأنها تقوية الإنتاج الزراعي والصناعي بما يسمح بتنويع النسيج الإنتاجي من السلع والخدمات لتغطية أفضل للطلب المحلي".

¹صندوق النقد العربي، تقرير التنافسية للاقتصادات العربية، مرجع سابق، ص 52.

"إن تحقيق الأهداف المحددة بعنوان السنة المالية 2016، يمر حتما عبر الأخذ بعين الاعتبار تأطير الاقتصاد الكلى والمالي، ومسايرة الاقتصاد الوطني للضغط الذي سببه تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية، والمحافظة على التوازنات المالية ويتحقق هذا من خلال:

- تعميق التوجه الهادف للاستغلال الأمثل للموارد المالية.
- تسريع ديناميكية النشاط الاقتصادي.
- تعزيز تنوع النسيج الإنتاجي للسلع والخدمات.
- الاستغلال الأمثل للتنوع الكبير في الإمكانيات المادية والبشرية.
- ترشيد نفقات التسيير وزيادة نجاعة الاقتصاد العمومي.
- تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات".

فمن خلال ما ورد في هذه الديباجة، الخاصة بالنقير التمهيدي حول مشروع قانون المالية لسنة 2016، يتضح أن الوضع الحالي قد دفع إلى تغيير التوجه المستقبلي للسلطات العامة في الجزائر، وذلك باستهداف تخفيض حجم الإنفاق العام وترشيده، من خلال العديد من الإجراءات، ومحاولة زيادة حجم الإيرادات العامة، من خلال العديد من الأساليب والآليات.

الخاتمة العامة:

من خلال ما تناولناه حول تمويل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى يومنا هذا، نلاحظ أن الميزانية العامة للدولة لعبت دورا محوريا في تمويل تلك البرامج وبالتالي التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وذلك من خلال الإيرادات العامة الناتجة أساسا عن ارتفاع الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية والتي تم تسخيرها لتمويل برامج الإنفاق العام الواسعة، حيث أن تلك البرامج اعتمدت أساسا في تمويلها على ما يتم تخصيصه من اعتمادات مالية ضمن الميزانية العامة للدولة، ولم يمثل القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي منها سوى نسب ضئيلة خاصة بالنسبة للمشاريع الكبرى المتعلقة بالبنية التحتية.

إلا أن الملاحظ من خلال ذلك، هو عدم تحقيق الأهداف التنموية التي تم تخطيطها ضمن تلك البرامج، حيث تميز تنفيذ وتطبيق تلك البرامج بضعف الفعالية وعدم الوصول إلى النتائج المرجوة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

ويتضح ضعف الفعالية التي ميزت تلك البرامج أكثر على صعيد المالية العامة، حيث أن قراءة في واقع المالية العامة في الجزائر من خلال مختلف مؤشراتنا تبين بأن هناك العديد من المؤشرات التي توضح هشاشة وضعف أداء المالية العامة، وذلك رغم تحقيق فوائض مالية واحتياطات أجنبية كبيرة والتي سرعان ما تراجعت بمجرد اهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية.

كما تستمر الجباية البترولية في تمويل إيرادات الميزانية بنسب كبيرة مقارنة بمصادر الإيرادات الأخرى، هذا الواقع الذي طبع الميزانية العامة للدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، لا يزال مستمرا رغم جهود السلطات

العمومية خلال مختلف المراحل ومحاولاتها للخروج من دائرة التبعية لقطاع المحروقات خاصة بالنسبة لتمويل الميزانية العامة.

بالإضافة إلى ذلك فإن مؤشرات المالية العامة الأخرى توضح أيضا بأن هناك مشاكل هيكلية مزمنة، حيث لاحظنا أن العجز في الميزانية العامة ورصيد الخزينة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015 عرف تدهورا مستمرا. كما عرف العجز في الخزينة نفس الاتجاه.

بالإضافة إلى ذلك فإن مؤشر الإيرادات العامة الضريبية في الميزانية العامة للدولة، والذي يعتبر مؤشرا جيدا للحكم على مدى استدامة الموارد المالية التي يمكن تحقيقها في الميزانيات السنوية، كما يعبر عن مدى استقرار الإيرادات العامة للدولة، فهو يعبر عن حالة غير مستقرة بالنظر إلى الوضع الحالي، ويرجع السبب في ذلك إلى سيطرة الإيرادات البترولية على إجمالي الإيرادات العامة.

هذا التراجع والتدهور الذي عرفته جميع مؤشرات المالية العامة في الجزائر بعد انخفاض أسعار المحروقات والذي يعتبر انعكاسا للتوسع في برامج الإنفاق العام في المراحل المذكورة، أدى إلى التغيير في توجه السياسة المالية العامة في الجزائر، وهو ما يلاحظ من خلال مجموعة من الإجراءات التي تم تبنيها من طرف السلطات العمومية بداية من سنة 2015، على غرار سياسة ترشيد الإنفاق العام والنموذج الجديد للنمو الاقتصادي، والتي ميزها التحول من سياسة توسعية في مجال الإنفاق العام إلى سياسة ضغط جانب الإنفاق والتوسع في جانب الإيرادات.

قائمة المراجع:

- أحمد شفيق الشاذلي، طرق تكوين وإدارة الاحتياطات الأجنبية: تجارب بعض الدول العربية والأجنبية، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2014/2015.
- حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014.
- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 07، جوان 2010.
- عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2006.
- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012.
- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 9، 2013.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2008، 2014، 2013.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي للسنوات: 2002 ، 2013، 2004.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، وثيقة حول البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، الجزائر، أبريل 2005.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2012، (المقدمة).
- صندوق النقد الدولي، بيان بعثة الصندوق في ختام مشاورات المادة الرابعة مع الجزائر، 12 نوفمبر 2012، متاح على الموقع الإلكتروني للصندوق على العنوان التالي: www.imf.org
- صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، يناير 2016.
- كلمة السيدة كريستين لاغارد (مدير عام صندوق النقد الدولي) في لقاء مفتوح: تحقيق تطلعات كل الجزائريين، الجزائر، 14 مارس 2013، متاح على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي: www.imf.org
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، السادس الثاني، 2001.
- Banque D'Algérie, Rapport 2010 : EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE, Juillet 2011, P66.
- Ministère des Finance, flash conjoncture, PRINCIPAUX INDICATEURS ECONOMIQUES ET FINANCIERS A FIN JUIN 2014, disponible sur le site: <http://www.dgpp-mf.gov.dz>.
- R.A.D.P, Ministère des Finances, note de présentation du projet de loi de finances pour 2015, p34.